

المشاركة السياسية لدى السلفيين في الجزائر

Political Participation of Salafists in Algeria

مختبر الديناميات الحضرية والتطور الاجتماعي في الجزائر / كلية العلوم الاجتماعية / جامعة وهران 2 محمد بن احمد، السانية، وهران / البلد الجزائر	علم الاجتماع	ط: إمخلاف رياض Doc : Imakhlaf Riadh imakhlafriadh@yahoo.fr
مختبر الديناميات الحضرية والتطور الاجتماعي في الجزائر / كلية العلوم الاجتماعية / جامعة وهران 2 محمد بن احمد، السانية، وهران / البلد الجزائر	علم الاجتماع	أ.د. مذكور مصطفى Pr. Medhkour Mustafa m_medhkour@yahoo.fr
DOI : 10.46315/1714-009-003-013		

الإرسال: 2020/02/19 القبول: 2020/03/28 النشر: 2020/06/16

ملخص:

إن الحديث عن موضوع المشاركة السياسية عند السلفية في الجزائر صعب للغاية، وذلك لأمر هام هو إتباعهم لأقوال العلماء في ترك السياسة. وعليه يمكن القول بأن السلفية عموماً تسعى لتجنب السياسة قصد العمل على تثبيت المبادئ الإسلامية الصحيحة على ما كان عليه الرعيل الأول من الصحابة والسلف الصالح، وتعادي كل من يحاول تفريق المسلمين من خلال التكتلات الحزبية التي يعتبرونها دعوة ضد ما جاء به الرسول صل الله عليه وسلم من توحيد لصفوف المسلمين، ومن خلال كل ما سبق أردنا أن ننطلق من إشكالية جوهرية تتعلق برصد المشاركة السياسية عند السلفية في الجزائر. كلمات مفتاحية: السلفيون؛ المشاركة السياسية؛ الديمقراطية؛ السياسة الوضعية؛ السياسة الشرعية.

Abstract:

It is very difficult to talk about political participation of Salafists in Algeria. Because it is important for them to follow the words of their scholars to leave politics. Perhaps the most famous saying is: "politics, now, is to leave politics"

And also for another thing is that the concept of elections and other political concepts do not exist in the dictionary of the Salafist movement, especially Wahhabism, which is working to reform people's religious beliefs and to focus on the call to god. Thus, Salafism generally seeks to avoid politics in order to establish the correct Islamic principles for what were the first companions of the Sahaba and Salaf.

Keywords : political participation ; democracy ; positive politics ; legal politics.

1-مقدمة:

يعتبر الدين الوتر الحساس في كل المجتمعات خاصة الديانات السماوية منها، وإذا ربطنا الدين مع موضوع مثل المشاركة السياسية تتبلور فكرة هامة لدينا تتمثل في التناقض الموجود بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية، فالأولى ممثلة في الدين أو بالأخص التيار السلفي الذي ينتهج منهج "من السياسة ترك السياسة"، فحسب نظرهم أن عدم الولوع في السياسة يعني بالضرورة استحواد الثانية على السلطة أي السياسة الوضعية تحل مكان السياسة الشرعية، وبذلك ترك

المجال للقوانين الوضعية لتسيير شؤون الأمة. ومن هذا المنظور أخذنا بعين الاعتبار مسألة هامة هي المشاركة السياسية والسلفية في ظل التعددية، لا نقول التعددية الحزبية فقط ولكن تعددية الأفكار والمعتقدات وحتى تعددية الوسائل والغايات. كل هذا جعلنا نختار هذا الموضوع الحساس لما له من أهمية، خاصة وأن الأبحاث السوسيولوجية التي عالجت موضوع السلفية والمشاركة السياسية في الجزائر ضئيلة، ما يجعل الموضوع المطروح للبحث ذا أهمية كبيرة على الساحة الوطنية.

لا يخلو موضوع بحثنا أن يكون من بين هذه المواضيع بشرط أن يكون مبنيا على أسس علمية أكاديمية. فهو يعالج قضية هامة هي أسباب عدم مشاركة السلفيين في الانتخابات، وعدم قبولهم بالنظام الديمقراطي الذي يسمح بالتداول السلمي للحكم، والوصول إلى ما يسعى دولة القانون والمجتمع المدني بالطرق السلمية. فهل السلفيون في الجزائر مهتمون بالمشاركة السياسية؟ أم أنهم يرونها مخالفة للإسلام؟ وما البديل بالنسبة إليهم؟

2. مفهوم السلفية:

1-2 تعريف السلفية لغة:

قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة": (سلف، السين واللام والفاء أصل يدل على تقدم وسبق، من ذلك السلف الذين مضوا، والقوم السلاف: المتقدمون (ابن فارس، 1999، ص 96). وقال ابن منظور في "لسان العرب": "والقوم السلاف: المتقدمون. وسلف الرجل: آباءه المتقدمون، والجمع أسلاف وسلاف... والسلف أيضا: من تقدم من آبائك وذوي قرابتك الذين هم فوقك في السن والفضل، وأحدهم سالف. وقيل، سلف الإنسان من تقدمه بالموت من آباءه وذوي قرابته، ولهذا سمي الصدر الأول من التابعين السلف الصالح." (ابن منظور، 1988، ص 330 - 331).

2.2 تعريف السلفية اصطلاحا:

لقد اختلف العلماء في تعريف السلف اصطلاحا، ولهم أقوال عدة في تعريف وتحديد السلف؛ فمنهم من قال: هم الصحابة فقط، ومنهم من أضاف إليهم التابعين وهو قول الإمام الغزالي (الغزالي، أ، 1993، ص 3)، ومنهم من أضاف إليهم تابعوهم، فصار السلف هم الصحابة والتابعون وأتباعهم وهذا قول ابن تيمية والسفاريني والشوكاني. (ابن تيمية، 1991م، ص 134).

وقال الشيخ محمد الصالح بن عثيمين: السلفية هي إتباع منهج النبي صل الله عليه وسلم وأصحابه لأنهم سلفنا تقدموا علينا، فإتباعهم هو السلفية، فالسلف كلهم يدعون إلى الإسلام والالتزام حول سنة الرسول صل الله عليه وسلم.

ويورد الشيخ محمد عبده تعريفا للسلفية فيقول بأنها: فهم الدين على طريق سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، أو الرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى. (عمارة، م، 1972، ص 318).

ويعرفها السلفيون على أنها مذهب السلف الصالح، وأنها تمثل أهل السنة والجماعة، وأنها ليست مذهباً جديداً بل هي مجرد عودة إلى ما كان عليه الصحابة. (بوعرفة، ع، 2018، ص133).

أما في أنسيكلوبيديا الإسلام فتعرف السلفية على أنها نوع من الإصلاح الإسلامي الشبيه بالأرثوذكسية الجديدة والذي ظهر في نهاية القرن 19م، حيث ارتكز في مصر. والذي يهدف إلى إعادة إحياء الإسلام بالعودة إلى ما كان عليه السلف الصالح. (p.shinar, 1995, p931).

3.2 تعريف السلفية عند عينة البحث:

المجموع العام	الجنس				ماذا تعني لك السلفية؟
	أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد
84,4%	173	93,2%	55	80,8 %	118
11,2%	23	6,8%	04	13%	19
4,4%	09	0,0%	00	6,2%	09
100,0	205	100,0	59	100,0	146

تجمع عينة البحث على أن السلفية هي الفرقة الناجية ونلاحظ مدى تشابه الإجابة عند كلا الجنسين من خلال النسبة الكبيرة التي تجاوزت 80% وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الاعتقاد الجازم عند السلفيين بأنهم الفرقة المقصودة من الحديث الشريف، حيث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافتترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة. قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي." وفي بعض الروايات: هي الجماعة. رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم. وقد عرفها بعض المبحوثين بأنها الإسلام الصحيح ولزوم الطريقة التي كان عليها الصحابة من التمسك بالكتاب والسنة علماً وعملاً، وفهماً وتطبيقاً.

3- السياسة عند السلفية مشاركة أم ممارسة:

إن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو المشاركة السياسية فقد ارتبطت هذه الأخيرة بالديمقراطية، كونها تعطي المواطنين الحق في الممارسة السياسية.

وبالمقابل نجد مفهوم العزوف الانتخابي وبدلالة أوسع العزوف السياسي والذي ينطوي على مجموعة من الصعوبات والالتباسات، فالعزوف السياسي ينصب على عدم الاهتمام بالشأن السياسي بشكل عام، وعليه فإن العزوف الانتخابي الذي يعد امتداداً للعزوف السياسي: "هو تلك الحالة التي يمتنع من خلالها الناخب عن المشاركة في الانتخابات". (الساسي، م، 2008، ص 89).

وعليه يمكن القول إنه ليس هنالك مراجع أيديولوجية رسمية معتمدة لدى الجماعات السلفية التقليدية عموماً في العالم العربي، فهي لا تمثل أحزاباً سياسية ولا تنخرط في أطر تنظيمية محلية أو عالمية. ولا يختلف الأمر هنا بالنسبة للسلفيين في الجزائر إذ إن موقفهم هو الرفض التام للمشاركة السياسية وهذا ما سنوضحه في الجداول التالية.

3-1 السلفيون والسياسة:

المجموع العام		الجنس				هل تهتم بالسياسة؟
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
31,7%	65	22,0%	13	35,6%	52	– 1 نعم
67,8%	139	78,0%	46	63,7%	93	– 2 لا
0,5%	01	0,0%	00	0,7%	01	- بدون إجابة
100,0	205	100,0	59	100,0	146	المجموع العام

يتضح من هذا الجدول النسبة الكبيرة للسلفيين الذين لا يهتمون بالسياسة ولسان حالهم يقول يجب الاهتمام بمبدأ التصفية والتربية والعمل على مبدأ مهم هو تصحيح العقيدة. فهم يبدؤون بالعقيدة ثم العبادة ثم السلوك تصحيحاً وتربية، والقاعدة العامة تقول "الأولى بأهل الحل والعقد أن يهتموا بالعمل السياسي أما من ليسوا من أهل الحل والعقد فهم يسعون إلى إشغال جمهور الناس بالمهم عن الأهم وفي ذلك صرف لهم عن المعرفة والعلم الصحيح." ويصرح أحد الباحثين في هذا الصدد أن عدم اهتمام السلفية بالعمل السياسي ليس راجع إلى بعدها عن فقه الواقع بل الأمر ذو شقين الأول أن فئة من السلفية ليس لهم الأهلية لخوض غمار السياسة، أما الفئة الثانية فهم النخبة منهم كالعلماء ومن له إدراك في فهم مصالح الأمة ويحقق لها الازدهار، لكن هذه النخبة لا ترتضي السياسة الوضعية لما تحمله من المساوئ التي تخالف الشريعة.

3-2 السلفيون والمشاركة في الاحتجاجات:

أما بالنسبة للاحتجاجات والمظاهرات فالفتاوى في هذا الأمر كثيرة وواضحة بتحريمها منها فتاوى شيوخ السعودية كابن باز والعثيمين وغيرهما، حيث يرون بأن هذه المظاهرات ليست من أعمال المسلمين وهي دخيلة من قبل الدول الغربية الكافرة (محمد الحصين، 2003، ص75)، نفس الشيء بالنسبة لشيوخ السلفية في الجزائر، فهذا الشيخ فركوس يقول: "وعليه، فإن الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات وسائر أساليب الديمقراطية هي من عادات الكفار وطرق تعاملهم مع حكوماتهم، وليست من الدين الإسلامي في شيء" ولقد قوبلت هذه الفتوى في أوساط التيار السلفي بالقبول حيث أنها صدرت عن شيخ من شيوخ السلفية في الجزائر، ويتضح ذلك في الجدول التالي.

المجموع العام		الجنس				هل تشارك في التجمعات الاحتجاجية والتظاهرات الوطنية؟
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0,5%	10	0,0%	00	0,6%	10	1 - نعم
98,0%	201	100,0%	59	97,3%	142	2 - لا
1,5%	30	0,0%	00	2,1%	30	- بدون إجابة
100,0	205	100,0	59	100,0	146	المجموع العام

الملاحظ في هذا الجدول هو النسبة الكاملة عند الإناث ب100% وهذا راجع للتبعية والخضوع للزوج والسمع والطاعة في كل ما يقوله، وهذا يعود إلى تأويل حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه: "لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها" أخرجه الترمذي. وعموما فإن الاحتجاجات والمظاهرات عند السلفية غير جائز شرعا وذلك لما تحدّثه من تخريب للأموال وسفك للدماء.

وتأتي فتوى عبد المالك رضاني المعداد على التيار السلفي في الجزائر، تحت عنوان "حكم المظاهرات" لتؤكد هذا الأمر حيث قال: "اختلاط الرجال بالنساء أثناء المظاهرات حرام" (عبد المالك رضاني، 2011، ص23). واستدل بهذه الفتوى بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أسيد الأنصاري: أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول وهو خارج من المسجد فاختلط الرجال مع النساء في الطريق. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء: استأخرن فإنه ليس لكن أن تحققن الطريق عليكن بحافات الطريق فكانت المرأة تلتصق بالجدار حتى إن ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به. أخرجه أبو داود وغيره. فالاختلاط بين النساء والرجال سبب لافتتان بعضهم ببعض وما كان وسيلة إلى الحرام فهو حرام.

4 - الانتخابات عند السلفية:

1.4- تعريف الانتخابات لغة:

الانتخابات جمع انتخاب مأخوذ من مادة: ن خ ب: ينتخب، والانتخاب الاختيار والنخبة مثل النخبة والجمع نُخْبٌ يقال جاء في نُخب أصحابه أي في خيارهم. (الرازي، 1999، ص306). وفي أساس البلاغة للزمخشري: نخب قلبه ونخب كأنما نزع، من قولهم: نخبته الشيء وانتخبته إذا نزعته، ومنه: الانتخاب: الاختيار كأنك تنتزعه من بين الأشياء، وهؤلاء نخبة قومهم: لخيارهم، وقيل: هو بفتح الخاء. (الزمخشري، 1998، ص257). وفي تاج العروس من جواهر القاموس: (النُخْبَةُ، بالضّمِّ، و) النُّخْبَةُ (كهُمَزَةٍ)، (وَأَنْتَخَبَهُ: اخْتَارَهُ). وَنُخْبَةُ الْقَوْمِ وَنُخِبَتْهُمْ: خِيَارُهُمْ. (الرّيبدي، م، د.ت، ص246).

2.4-تعريف الانتخابات اصطلاحاً:

أما تعريفها في الاصطلاح فهي إجراء دستوري لاختيار الفرد، أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين.

ويعرف جون بول شارنبي Jean Paul Charnay الانتخاب بأنه " ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة". (الباز، د، 2002، ص42) وقد جاء في الموسوعة العربية العالمية أن: "الانتخاب عملية يدلي فيها الناس بأصواتهم للمرشح، أو الاقتراع الذي يفضلونه وتجري الانتخابات باختيار المسؤولين في كثير من التنظيمات ويعتبر حق الانتخاب في الدول الديمقراطية من أهم الممارسات السياسية، فهي وسيلة لنقل السلطة بطريقة سلمية من شخص إلى شخص آخر." (مجموعة من العلماء والباحثين، 1999، ص159).

أما الانتخابات عند السلفية بالطريقة الديمقراطية فلا تجوز، لأنه لا يُشترط في المنتخب والناخب الصفات الشرعية لمن يستحق الولاية العامة أو الخاصة، فهي بهذه الطريقة تؤدي إلى أن يتولى حكم المسلمين من لا يجوز توليته ولا استشارته، ولأن المقصود بالمنتخب أن يكون عضواً في المجالس الوطنية أو المجالس المحلية التي لا تحتكم إلى كتاب الله وسنة رسوله وإنما تتحاكم إلى الأكثرية من الشعب "إذ الحكم فيها للشعب وليس لرب الشعب" كما يقول أحد المبحوثين. ولدينا بعض الجداول التي تبين حال السلفيين مع الانتخابات.

3.4السلفيون وبطاقة الانتخاب:

المجموع العام		الجنس				هل لديك بطاقة الناخب؟
		أنثى		ذكر		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
117	57,1%	33	55,9%	84	57,5%	1- نعم
88	42,9%	26	44,1%	62	42,5%	2- لا
205	100,0	59	100,0	146	100,0	المجموع العام

يوضح هذا الجدول نسبة امتلاك السلفيين لبطاقة الناخب، وهي نسبة معتبرة إذا ما ربطناها بموقفهم إزاء الانتخابات، لكن أغلب المبحوثين صرحوا بأن امتلاك هذه البطاقة لا يعني الذهاب للاقتراع بل هي عبارة عن وثيقة من الوثائق التي يمكن استخدامها في العديد من الأمور مثل ملفات السكن خاصة. والجدير بالذكر أن البعض منهم يقوم بختم البطاقة على أنه انتخب وهو لم يقم بذلك إنما استعان ببعض المعارف في مكاتب الانتخاب، هذا حسب تصريح البعض منهم. وهذا أمر غاية في الأهمية، فهو يدل على فعل أو سلوك يعبر عن عدم رغبة هذه الفئة في الانخراط في النظام

السياسي مع المحافظة على الامتيازات التي يمكن لبطاقة الناخب أن تقدمها -هذا طبعاً حسب تصورهم-.

لم يولي التيار السلفي الاهتمام الكافي للعملية الانتخابية، واعتبرها في أحسن الأحوال أداة للفرقة بين المسلمين. فمفاهيم الديمقراطية والانتخابات والتداول السلمي على السلطة تتعارض في نظرهم مع مبدأ أساسي وهو مبدأ التوحيد. والسلفي لا ينتخب لأنه يرى أن هذه الانتخابات ليست الوسيلة الصحيحة لبناء مجتمع مسلم، إلا أنهم استثنوا انتخاب الرئيس من حكم الانتخابات البرلمانية والبلدية لحاجة الناس إلى حاكم يسوسهم ويدفع تنازع الرعية وتفرقهم وهذا تحت القاعدة الفقهية القائلة: « إذا تعارض مفسدتان رُوعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما»، (السيوطي، 1990، ص87) مع تفضيلهم عدم المشاركة- معنى القاعدة: إن الأمر إذا دار بين ضررين أحدهما أشد من الآخر، فيحمل بأيهما شاء، وإن اختلفا يختار أهونهما؛ لأن مباشرة الحرام لا تجوز إلا للضرورة، ولا ضرورة في حق الزيادة، لأن الضرورة تقدر بقدرها. - لكن كما صرح أحد المبحوثين "ما بني على فاسد فهو فاسد"، فالانتخابات مبنية على فاسد وهو الحكم للأغلبية من الشعب حتى لو كانوا من أفجر وأفسق خلق الله، بل حتى لو كانوا يحملون أفكار الكفار وبرامج استوردوها ككفرة يقلدون أعداء الله من الليبراليين والعلمانيين والشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين وكلها مذاهب كفرية هدامة ...

4.4 السلفيون وعملية الانتخاب:

المجموع العام		الجنس				هل سبق لك وأن انتخبت؟
		أنثى		ذكر		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
110	53,7%	26	44,1%	84	57,5%	1- نعم
95	46,3%	33	55,9%	62	42,5%	2- لا
205	100,0	59	100,0	146	100,0	المجموع العام

إن هذا الجدول يبرز مسألة هامة هي أن السلفيين كانوا ينتخبون في السابق بحكم عدم فصل العلماء في مسألة الانتخاب، بل إنهم كانوا يرون جواز انتخاب الأصلاح وعدم ترك المجال للفئات الأخرى ليسوسوا ويحكموا بغير ما أنزل الله وبذلك تفويت الفرصة على العلمانيين والشيوعيين بأن يفوزوا في الانتخابات. ولقد برزت عدة فتاوى توجب الذهاب لمكاتب الاقتراع منها فتوى ابن عثيمين وفتوى اللجنة الدائمة وفتوى الألباني، خاصة في بداية التسعينيات مع تصدع المعسكر الشرقي الشيوعي وبروز أو رجوح كفة الليبراليين بزعامة أمريكا. لذلك جاءت الفتاوى حول الانتخابات مؤيدة وموجبة للأشخاص بأن يدلوا بأصواتهم من أجل عدم ترك تلك المناصب شاغرة للانتهازين والمعادين للإسلام، لكن مع التجربة الجزائرية في التعددية خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي

ودخول الجزائر في دوامة من العنف، ومن خلال كل تلك الأحداث، تغيرت فتاوى الانتخابات خاصة عند شيوخ السلفية من الجواز إلى الحرمة. وهذا ما أدى بالسلفيين إلى عدم الانتخاب. وهذه المقدمة التي قمنا بها هي عبارة عن توضيح لما كانت عليه الانتخابات عند السلفية، فالسؤال الذي طرحناه هو هل سبق وأن انتخبت وبالطبع الإجابة كانت عند أكثر من نصف العينة بالإيجاب خاصة إذا علمنا تعصب السلفيين للمشايخ وللفتاوى الصادرة منهم. مثل فتوى ابن عثيمين التي يرى فيها أن الانتخابات واجبة، "يجب أن نعين من نرى أن فيه خيراً، لأنه إذا تقاعس أهل الخير من يحل محلهم؟ أهل الشر، أو الناس السلبيون الذين ليس عندهم لا خير ولا شر، أتباع كل ناعق، فلا بد أن نختار من نراه صالحاً". (موقع راية السلف بالسودان، فتاوى العلماء والمشايخ في التصويت في الانتخابات).

والجدول التالي سيوضح أكثر طبيعة هذه الانتخابات، حيث أن السلفي يتبع طريقة فريدة في هذا الباب وهي الانتخاب من أجل أن "بطاقة الناخب عندنا مطلوبة في بعض الوثائق - كبيع وشراء السيارات مثلاً -" هذا حسب تصريح بعض المبحوثين-

5.4 السلفيون وطبيعة الانتخابات:

المجموع العام		الجنس				طبيعة الانتخابات
		أنثى		ذكر		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
45	21.9%	12	20.34%	33	22.60%	1 - بلدية
35	17.1%	12	20.34%	23	15.76%	2 - ولائية
27	13.2%	12	20.34%	15	10.27%	3 - تشريعية
98	47.8%	23	38.98%	75	51.37%	4 - رئاسية
205	100.0%	59	100.0%	146	100.0%	المجموع العام

إن هذا الجدول يبين مدى مشاركة السلفيين في الانتخابات ويبرز النسب المتفاوتة في المشاركة عندهم، فأعلى نسبة سجلت هي الانتخابات الرئاسية التي تجاوزت عند الذكور 50%، رغم أنهم لا يجوزون الانتخاب، لكن وكما صرح أحد المبحوثين فهم يعملون بقاعدة أخف الضررين خاصة في ما يتعلق بانتخاب الرئيس وحجتهم في ذلك قول النبي صل الله عليه وسلم: "من خلع يدا من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية" رواه مسلم. ومعنى الحديث: أنه يجب على الإنسان أن يجعل له إماماً، ولا يحل لأحد أبداً أن يبقى بلا إمام؛ لأنه إذا بقي بلا إمام بقي من غير سلطان، ومن غير ولي أمر، وهذا الذي مات وليس في عنقه بيعة شاذّاً خارجاً عن سبيل المؤمنين؛ لأن المؤمنين لا بد أن يكون لهم أمير مهما كانت الحال، فإذا خالف هذا

وشدَّ صار خارجاً عن سبيل المؤمنين. ويضيف آخر أن عدم انتخاب حاكم للبلاد يؤدي إلى الفوضى، حيث لا تنتظم مصالح الأمة إلا بسُلطان مطاع يستطيع القيام بالمسؤولية المخولة له وطبعاً لا يكون ذلك إلا وفق ما تقتضيه شروط الإمامة، حتى ولو أخذ الحكم بالقوة فعلى المسلمين السمع والطاعة لأولى الأمر.

6.4 حكم الانتخاب عند السلفية:

المجموع العام	الجنس				ما هو حكم الانتخاب؟	
	أنثى		ذكر			
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
28	13,7%	2	3,4%	26	17,8%	1- شرعي جائز
23	11,2%	5	8,5%	18	12,3%	2- غير شرعي جائز
139	67,8%	50	84,7%	89	61,0%	3- غير شرعي غير جائز
15	7,3%	2	3,4%	13	8,9%	-بدون إجابة
205	100,0	59	100,0	146	100,0	المجموع العام

كما ذكرنا سابقاً فإن الانتخاب غير جائز عند السلفية بمقتضى الفتاوى الكثيرة التي لم تجزها بالصيغة الديمقراطية، فهو غير شرعي وغير جائز عند كلا الجنسين والنسبة العامة التي بلغت 67,8% تعبر أحسن تعبير عن ذلك، فهو-كما قال أحد المبحوثين- أمر غير شرعي لأنه لا يستند على الكتاب والسنة ويكفي أن يكون الانتخاب باطلاً لأنه مبني على باطل. وهو غير جائز لأنه لم يقل به لا القرآن ولا السنة ولا حتى الخلفاء الراشدون ومن أتى بعدهم، فهو لم يكن معهوداً، ولم يكن عليه عمل أهل الإسلام من القرون الأولى. ويضيف آخر أن الانتخابات بهذا الشكل لم تكن في تاريخ المسلمين معروفة إلا بعد دخول الاستعمار واحتلاله لأراضي المسلمين بعد سقوط الخلافة العثمانية، ومن مخلفات هذا الاستعمار الديمقراطية التي يتغنى بها الغربيون، وهو تشريع من تشريعات الكفار، ووسيلة من وسائلهم، والوسائل تعطى حكم المقاصد، فمقصدهم إبعاد حكم الله في الأرض ليحل محله حكم الطاغوت ((الديمقراطية))، فإذا كان السلفيون ينفرون حتى من المفاهيم التي أنتجها الغربيون، فمن باب أولى نفورهم من الأنظمة المستوردة أو حتى من الوسائل المستخدمة في هذه الأنظمة، وبذلك هم يرون أنه يجب الالتزام بالمنهج الرباني ومنهج الوحي في مثل هذه المسائل، فلا يتم ردّ بدعةٍ ببدعة، وكل أمرٍ مُحدثٍ في الدين فهو بدعة، فالانتخابات- في نظر السلفية -تعتبر وسيلة لتفريق الأمة إلى أحزاب وتكتلات تسعى كل واحدة منها إلى ترسيخ القوانين الوضعية المستوردة من الغرب والابتعاد عما جاء به الشرع وهذا كافٍ لترك العمل بها.

5.الاستنتاجات:

- 1-اتفاق كل المبحوثين على أن الانتخاب لا يجوز شرعا وأنه لا يمت بصلة إلى الإسلام، ودليلهم على ذلك هو أن هذه الانتخابات قائمة على التصويت-أي تحكيم الشعب- لا على حكم الله.
- 2-فيما يتعلق بالانخراط في الأحزاب والنقابات والجمعيات يبدو أن عينة البحث متفقة على عدم جواز الانتساب للأحزاب والنقابات، والحجة ترجع إلى إتباع فتاوى شيوخ السلفية.
- 3-عدم المشاركة السياسية لدى هذه الفئة يعود إلى النظام الديمقراطي المنتهج في الدولة، إذ يعتبرون هذا النظام كفري مناف للشرع، أنتجه الغرب، بينما البديل يكمن فيما جاء به النبي صل الله عليه وسلم.
- 4-الحل عند هذه الفئة هو العودة إلى ما كان عليه الرسول صل الله عليه وسلم وأصحابه، لذلك فهي تركز على إصلاح المجتمع انطلاقا من العقيدة، أي تصفية وتنقية الإسلام من كل الشوائب التي تعلقت به من خلال تعدد الفرق والمذاهب، أي أن إصلاح الاعتقاد سينتج عنه صلاح العمل وبذلك تقوم الأمة الإسلامية على أركان صحيحة انطلاقا من الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة.

6-خاتمة:

ترمي هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الذي طرحناه في المقدمة وهو رصد المشاركة السياسية عند السلفية في الجزائر، ومدى تجاوبها مع العملية الانتخابية. لكن الأمر مختلف عند السلفيين فهم لا يشاركون في اللعبة السياسية ولا في العمل السياسي والحزبي عموماً، وموقفهم هو الرفض التام للمشاركة السياسية ولسان حالهم يقول لا يجب الاهتمام بالسياسة الوضعية لأنها من صنع الإنسان وهذا الأخير غير كامل، بل يجب الاهتمام بمبدأ التصفية والتربية والعمل على مبدأ مهم هو تصحيح العقيدة. وعدم اهتمام السلفية بالعمل السياسي ليس راجع إلى بعدها عن فقه الواقع بل الأمر ذو شقين الأول أن فئة من السلفية ليس لهم الأهلية لخوض غمار السياسة وبالتالي فهو مقيد بما يقوله الشرع في هذه المسائل، أما الفئة الثانية فهم النخبة منهم كالعلماء ومن له إدراك في فهم مصالح الأمة ويحقق لها الأزدهار، لكن هذه النخبة لا ترتضي السياسة الوضعية لما تحمله من المساوئ التي تخالف الشريعة، وأن هذا العمل السياسي يؤدي بالأمة إلى التحزب والتفرقة. وعلى هذه النخبة التقيد بالسياسة الشرعية التي تأخذ مبادئها عن طريق الوحي. أما فيما يتعلق بالأحزاب فتري السلفية أن هذا الانقسام يؤدي بالأمة إلى التفرقة والضعف، وعليه يجب لزوم الجماعة. فهم يجزمون بأن كل الأمراض إنما جاء به هذا الانقسام الذي أدرج ضمن مشروع بناء الدولة الديمقراطية. نفس الأمر بالنسبة للانتخابات إذ لا دليل عليها من الكتاب ولا السنة، ولا أثر من السلف الصالح، ولم تكن معهودة، ولم يكن عليها عمل أهل الإسلام من الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم. فالانتخابات في نظرهم مبنية على فاسد وهو الحكم للأغلبية من الشعب حتى لو

كانوا من أفجر وأفسق خلق الله، لكن الأمر يختلف بالنسبة لانتخاب رئيس البلاد أو ما يعرف عند السلفية بوجوب طاعة أولي الأمر، فعدم انتخاب حاكم للبلاد يؤدي إلى الفوضى حيث لا تنتظم مصالح الأمة إلا بسطان مطاع يستطيع القيام بالمسؤولية المخولة له وطبعاً لا يكون ذلك إلا وفق ما تقتضيه شروط الإمامة، حتى ولو أخذ الحكم بالقوة فعلى المسلمين السمع والطاعة لأولي الأمر. ومن كل ما سبق نستنتج بأن السلفية ترى في الديمقراطية بأنه نظام جائر لا يحكم بما أنزل الله ولا يراعي المصلحة الشرعية والعامّة للمجتمع بل يراعي النزعة الفردية المتغلبة في المجتمع، فالديمقراطية مخالفة للإسلام لأنها كفر ومستمدة من الحضارة اليونانية التي تعتمد على القوانين الوضعية. والحل يكمن عندهم في العودة إلى الرعيّل الأول المشهود لهم بالخيرية، والرجوع للخلافة كنظام سياسي أثبت نجاعته -حسب اعتقادهم- في توحيد الشعوب وتحرير طاقتها الإبداعية والحضارية. فالسلفيون ليسوا مقلدين، وإنما هم متبعون، فهم يؤكدون على أهمية إتباع الكتاب وسنة الرسول (صلى الله عليه وسلم) والتزام فهم الصحابة الأوائل في تلقي أمور الدين، والنهوض بالأمة وفق ما يسمونه بـ"الخلافة الراشدة".

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

المراجع:

- آبادي، محمد شمس الحق العظيم، (1995). عون المعبود شرح سنن أبي داود، بيروت: دار الفكر.
- أبو زيد، بكر بن عبد الله، (1410 هـ). حكم الانتماء للفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، ط1، القاهرة: دار الحرمين للطباعة.
- أبوorman، محمد سليمان (2014). السلفيون والديمقراطية في حقبة الثورات الديمقراطية العربية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد 3.
- ابن تيمية، (1993). درء تعارض العقل والنقل، ط1، الجزء 7، السعودية: جامعة إمام محمد بن سعود.
- ابن فارس، (1999). معجم مقاييس اللغة، ج3، بيروت: دار الجيل.
- ابن منظور، (1988). لسان العرب، ج 6، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- أبي حامد الغزالي، (1993). إلهام العوام عن علم الكلام، بيروت: دار الفكر اللبناني.
- البياز، داود، (2002). حق المشاركة في الحياة السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- بوعرفة، عبد القادر، (2018). موسوعة المذاهب والفرق، قراءة في تاريخ الملل والنحل في المغرب الأوسط، بيروت: دار الروافد الثقافية-ناشرون لبنان.
- الحصين، محمد، (2003). الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية، ط2، السعودية: دار الأثر الرياض.
- الرازي، زين الدين، (199). مختار الصحاح، ط1، ج1، بيروت: المكتبة العصرية - الدار النموذجية.
- الزبيدي، محمد أبو الفيض، (2002). تاج العروس من جواهر القاموس، القاهرة: دار الهداية.

- الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، (1998). أساس البلاغة، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الساسي، محمد، (2008). العزوف الانتخابي وعلاقته بوضع ونتائج اليسار المعارض. ضمان الانتخابات التشريعية 7 سبتمبر 2007. اللعبة والرهانات، المغرب: مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية.
- السيوطي، جلال الدين (1990). الأشباه والنظائر، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الطريقي، عبد الله بن إبراهيم، (1419 هـ). أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم، العدد 185. مكة، رابطة العالم الإسلامي.
- الفقير، سميحة، (2008). العزوف الانتخابي، دراسة ميدانية، مدينة طنجة نموذجاً، طنجة: جامعة عبد المالك السعدي .
- رمضان، عبد المالك (2011). حكم المظاهرات، ط2، السعودية: دار الإمام مسلم.
- عبده، محمد (1972). الأعمال الكاملة للشيخ. دراسة وتحقيق محمد عمارة، بيروت: دار الشروق.
- مجموعة من العلماء والباحثين، (1999). الموسوعة العربية العالمية، ط2، السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
- محمد رشيد رضا، (1994). الخلافة، مصر: الزهراء للإعلام العربي.
- مسلم، بن الحجاج، (د.ت). صحيح مسلم، كتاب الأمانة، الحديث رقم 1851، ج3، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- باللغة الأجنبية:
- 1.Leiden, E, J, Brill, (1995). Encyclopédie de l'islam, tome 08, p.shinar, 6 salafayya.